Mansoura University
Faculty Of Law
Dean Office

جامعة المنصورة
كلية الحقوق
مكتب العميد

مذكرة

للعرض على مجلس الكلية

بشأن النظر في اعتماد الخطة البحثية لكلية الحقوق جامعة المنصورة للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٧.

والأمر معروض على مجلس الكلية لاتخاذ اللازم،

عميد الكلية

أ.د/ وليد محمد الشناوى

أوافق للعرض على مجلس الكلية
عميد الكلية
التاريخ ٢ / ١١ /٢٠٢٢م

https://lawfac.mans.edu.eg
E-mail: lawfac@mans.edu.eg
Tel: +20502202400
Fax: +20502202420
Mansoura : El-Gomhoreya St A. R. E 35516
35516 المنصورة : شارع الجمهورية

كلية الحقوق
جامعة المنصورة
أمانة مجلس الكلية

محضر

اجتماع مجلس الكلية

الجلسة الثانية

للعام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

المنعقد في 14 نوفمبر 2022 الموافق 20 ربيع آخر 1444 هـ

- ندب كل من السادة أعضاء هيئة التدريس الآتي أسماؤهم بعد لتدريس المواد الموضحة قرين كل منهم بكلية الحقوق جامعة بورسعيد في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعى ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وذلك على النحو التالي:

- أ.د/ حسام الدين محمود حسن – أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى

– مادة القانون المدنى (الملكية والتأمينات)	الفرقة الرابعة	بواقع ٢ ساعتين أسبوعياً
– مادة مصطلحات قانونية باللغة الأجنبية	الفرقة الأولى	بواقع ٢ ساعتين أسبوعياً
– مادة المدخل للعلوم القانونية	الفرقة الأولى	بواقع ٤ ساعات أسبوعياً

- د/ مصطفى البندارى سيد أحمد – مدرس القانون التجارى

– مادة القانون التجارى	الفرقة الثالثة	بواقع ٢ ساعتين أسبوعياً

- ندب السيد أ.د/ حسام الدين محمود حسن – أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى– للتدريس في شعبة اللغة الإنجليزية بكلية التجارة جامعة أسوان خلال العام الجامعى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- ندب السيد.د/ مصطفى البندارى سيد أحمد – مدرس القانون التجارى– لتدريس مقرر (قانون التجارة) بكلية تكنولوجيا الإدارة ونظم المعلومات – جامعة بورسعيد لطلاب المستوى الأول بواقع ساعتان أسبوعياً في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- ندب السيد.د/ مصطفى البندارى سيد أحمد – مدرس القانون التجارى– لتدريس مقرر (القانون التجارى) لطلاب الفرقة الثانية شعبة الإدارة والمحاسبة بمعهد مصر العالى للتجارة والحاسبات بالمنصورة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- ندب السيد.د/ المعتصم بالله مصطفى محمد – مدرس الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية– لتدريس مقرر (القانون وحقوق الإنسان) بنظام الدراسة الذاتية بكلية الهندسة اعتبارًا من ٢٠٢٢/١٠/١ بجامعة المنصورة الأهلية وحتى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الجامعى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- تشكيل لجنة فحص الإنتاج العلمي (رسالة الدكتوراه) المقدمة من السيد م.م/ أحمد حلمى رضوان– المدرس المساعد بقسم القانون المدنى، وذلك على النحو التالي:
  ١. أ.د/ علاء التميمى عبده ضبيشه
  ٢. أ.د/ حسام الدين محمود حسن
  ٣. أ.د/ منى أبوبكر الصديق حسان
- ندب السيد المستشار/ أسامة محمد محمود – مستشار بمحكمة استئناف إسكندرية الاقتصادية – لتدريس التمرينات العملية مادة (الإجراءات الجنائية) للفرقة الرابعة انتظام بالكلية، وذلك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- اعتماد الخطة البحثية لكلية الحقوق جامعة المنصورة للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٧.

الخطة البحثية لكلية الحقوق-جامعة المنصورة
للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٧

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢
التوافق بين الخطة البحثية للكلية والخطة البحثية للجامعة واستراتيجية البحث العلمي ورؤية مصر ٢٠٣٠	٣
رسالة ورؤية وأهداف الكلية	٤
منهجية إعداد الخطة البحثية ٢٠٢٢-٢٠٢٧ لكلية الحقوق جامعة المنصورة	٥
محاور ومعايير الخطة البحثية	٦
الخطة التنفيذية للخطة البحثية لكلية الحقوق جامعة المنصورة ٢٠٢٢-٢٠٢٧	٨

مقدمة

نظرا للتطور السريع والمتلاحق في تكنولوجيا المعلومات وأدوات البحث العلمي جعل من الضرورة الملحة تغيير سياسات المؤسسات البحثية والأكاديمية لتواكب وتلحق بركب التطور العلمي العالمي للوصول إلى المعرفة الدقيقة المعتمدة علي العلوم الأساسية التي تقود إلى نهضة الأمم وتحقيق تنمية مستدامة يكون فيها العنصر البشري هو الركيزة الأساسية للرقي والتقدم من خلال إدارة راشدة للموارد الطبيعية والإمكانيات المتاحة، وإيمانا من كلية الحقوق جامعة المنصورة بهذه الغاية السامية وضعت لمنظومة البحث العلمي أهمية قصوى ليكون جزءا أصيلا من رسالتها واستراتيجيتها لما تملكه من كوادر بحثية متميزة ومراكز ووحدات بحثية قادرة علي تحقيق هذه الغاية.

فقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع خطة قومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (البحث العلمي) تستهدف تعظيم الاستفادة من الإمكانات البشرية والمادية التي تمتلكها الجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة للارتقاء بمنظومة البحث العلمي بها، واستثمار نتائجه على الصعيدين المحلي والعالمي؛ ومن ثم تحقيق الريادة المصرية في البحث العلمي من خلال توحيد الجهود للارتقاء بالمنتج البحثي وتبني اقتصاديات المعرفة والاستثمار في العقل البشري.

تحقق الخطة البحثية لكلية الحقوق-جامعة المنصورة رسالة الكلية وأهدافها والتي تشتمل على تزويد سوق العمل القانوني والمهني والأكاديمي بكفاءات مُؤهلة مهارياً، وعلمياً، على حل المُشكلات القانونية، وقادرة على المنافسة عالمياً في مجال التعامل مع القضايا القانونية المعاصرة، وتقديم الخبرة الاستشارية للأفراد والمؤسسات، والتعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية، داخل مصر وخارجها.

تجرى البحوث بكلية الحقوق في مجالات تطبيقية وتجريبية مختلفة وقد قدم أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وطلاب الدراسات العليا بالكلية جهود مميزة في مجالات بحوث تطبيقية وتجريبية مختلفة ساهمت في بناء قاعدة علمية بحثية في صورة رسائل ماجستير ودكتوراه وأبحاث ترقيات وأبحاث تطبيقية تتسع يوما بعد يوم والتي تحقق أهداف الكلية وتستكمل من خلال الخطة الجديدة.

كما تهدف الخطة البحثية لرفع جودة البحث العلمي عن طريق تشجيع التعاون والشراكة مع المؤسسات البحثية المصرية والدولية من خلال بروتوكولات تعاون في مجال البحث العلمي والتبادل التكنولوجي وكذلك تشجيع نشر الأبحاث العلمية في المجالات والدوريات العالمية والتواصل مع الهيئات والمؤسسات المستفيدة تفعيلا للاستفادة من نتائج البحوث لإيجاد حلول تنفيذية للمشكلات المجتمعية في القطاعات القانونية، الإنتاجية، الخدمية، والبيئية المختلفة.

ومن المتوقع أن الكثير من الأعمال المنتجة داخل الكلية ينبغي أن يكون لها تأثير دولي ويهدف التعاون بين الأقسام إلى توفير بيئة بحثية مناسبة الأمر الذي سيزيد من هذا النشاط عن طريق تحسين استخدام الموارد المتاحة. في هذا الصدد، تشجع الكلية أعضاء هيئة التدريس على حد سواء، والمدرسين المساعدين والمعيدين المشاركة في البحوث.

✓ التوافق بين الخطة البحثية للكلية والخطة البحثية للجامعة واستراتيجية البحث العلمي ورؤية مصر ٢٠٣٠:

بناء على توجهات الدولة نحو التخطيط المستقبلي والتفكير الاستباقي والإبداعي، تسعى كلية الحقوق جامعة المنصورة من خلال خطتها البحثية ٢٠٢٢-٢٠٢٧ إلى تحقيق أهداف الأجندة الوطنية ورؤية مصر للبحث العلمي ٢٠٣٠، وذلك من خلال التنافسية والتميز محليا ودوليا وفق منهجية واضحة تعني بتهيئة البيئة العلمية المحفزة على الابتكار لدعم الباحثين واستثمار نتاجهم العلمي المعرفي والابتكاري في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية ومواجهة والاستفادة من الطاقات العلمية والبحثية في دعم خطط التنمية الاقتصادية والصناعية والصحية والاجتماعية ومعالجة القضايا التنموية الراهنة وابتكار أفضل الحلول لها للارتقاء بمستوى المجتمع المصري.

وضعت الكلية خطتها البحثية ٢٠٢٢-٢٠٢٧ لتكون متكاملة وشاملة لكافة المجالات البحثية لاستراتيجية البحث العلمي للدولة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومتوافقة مع الخطة البحثية لجامعة المنصورة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، ومحاور رؤية مصر ٢٠٣٠، وندعو الله عز وجل أن يوفق أبناء الكلية في تنفيذها لتكون خطوة مهمة على طريق النهضة العلمية الحديثة لمصر.

✓ رسالة الكلية:

تزويد سوق العمل القانوني والمهني والأكاديمي بكفاءات مُؤهلة مهارياً، وعلمياً، على حل المُشكلات القانونية، وقادرة على المنافسة عالمياً في مجال التعامل مع القضايا القانونية المعاصرة، وتقديم الخبرة الاستشارية للأفراد والمؤسسات، والتعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية، داخل مصر وخارجها.

✓ رؤية الكلية:

أن تصبح الكلية بتقديمها لائحة دراسية بنظام الساعات المعتمدة، مؤسسة رائدة في المنطقة العربية والدولية في مجالات الدراسات القانونية والتأهيل المهني التطبيقي، وكيفية تطبيقها وتوظيفها في تلبية حاجات التنمية المستدامة في كافة المجالات، وصولاً إلى الاعتماد الأكاديمي المحلي والدولي.

✓ أهداف الكلية:

١. تزويد الطلاب بالمعارف والنظريات الأساسية في مختلف فروع القانون.

٢. تنمية وصقل مهارات الطلاب في إعداد أوراق العمل، وكتابة المذكرات، والمرافعات الشفوية، وفق منهجية علمية سليمة.

٣. رفع قدرات الطلاب على التفكير المنطقي، والنقد العلمي في المناقشات والمناظرات القانونية، والاجتهاد، واختيار الحل المنطقي الملائم من بين الحلول البديلة.

٤. دعم الدراسات القانونية ذات الطابع المهني التطبيقي، وصولاً إلى حلول للمشاكل المتعلقة بتنمية البيئة والمجتمع.

٥. غرس قيم وأخلاقيات مهنة العمل القانوني والقضائي لدى الطلاب.

٦. تمكين الطلاب من إجراء البحوث القانونية، وفق منهجية علمية.

منهجية إعداد الخطة البحثية ٢٠٢٢-٢٠٢٧ لكلية الحقوق جامعة المنصورة

اعتمدت خطة البحث العلمي لكلية الحقوق في إعدادها على منهجية علمية انتهت بصياغة أهداف بحثية محددة في إطار التوجهات القومية للدولة لخلق بيئة محفزة وداعمة للبحث العلمي المتميز كي يحقق ريادة علمية وتنمية مستدامة.

تم إعداد الخطة البحثية وفقا للمنهجية التالية:

١- تم تشكيل لجنة لإعداد ومراجعة الخطة البحثية العامة للكلية تتضمن الخطط البحثية للأقسام العلمية بالكلية، وكان هذا الفريق برئاسة الأستاذ الدكتور وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث.

٢- تم مراعاة أن تضم هذه اللجنة عدد من ممثلي كل قسم من أقسام الكلية وتم تكليفهم بوضع محاور الخطة البحثية والمجالات والموضوعات البحثية التي تندرج ضمن هذه المحاور.

٣- قامت هذه اللجنة باستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين وطلبة الدراسات العليا وأيضا جهات المجتمع المدني لأخذ آرائهم في أهم المشكلات البحثية التي يجب مناقشتها ووضع الحلول لها واستطلاع آرائهم فيما يخص المجالات البحثية التي تهم الدولة والمجتمع.

٤- قام فريق إعداد الخطة بوضع الخطة البحثية للكلية في إطار مقترحات الأقسام العلمية وفي ضوء إمكاناتها المادية والبشرية المتاحة والممكن الحصول عليها وذلك بعد دراسة الخطة البحثية لجامعة المنصورة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، مع مراعاة أن تكون هذه الخطة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتوجهات القومية وبتطوير وخدمة المجتمع المصري عامة، وأن تسهم هذه الخطة في دعم العملية التعليمية بالكلية.

٥- تقوم اللجنة بمتابعة الخطة البحثية للكلية وآليات تنفيذها وتقديم تقرير سنوي عن مدى إنجاز الخطة البحثية لكل قسم ومدى ارتباطها بالخطة البحثية للكلية والجامعة، وإلزام أعضاء هيئة التدريس المشرفون على الرسائل العلمية باختيار موضوعات بحثية متوافقة مع المجالات البحثية وأهداف الخطة البحثية للكلية.

٦- اعتماد الخطة البحثية لمدة خمس سنوات من ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٧ من مجلس الكلية.

محاور ومعايير الخطة البحثية

تم تحديد محاور الخطة البحثية واختيار مجالات البحوث العلمية للكلية في اجتماع لجنة الخطة البحثية للكلية بحضور السادة وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث، والسادة رؤساء الأقسام العلمية والقائمون على إعداد الخطة البحثية، وقد تم وضع مجموعة محددة من المعايير التي تم على أساسها تحديد أولويات البحوث المقترحة.

وقد اشتملت المعايير المقترحة على ما يلي:

- تخصص القسم العلمي واهتماماته البحثية.
- حجم المشكلة محليا وعالميا.
- أن تكون البحوث مرتبطة بالمشكلات المجتمعية والبيئية.
- إمكانية تطبيق نتائج البحوث والرسائل العلمية.
- توافر الإمكانيات لتنفيذ البحوث والرسائل العلمية مع مراعاة التوجهات العالمية.
- موافقة الأجهزة الرسمية والمدنية والمجتمعية لتسهيل إتمام البحوث.
- الالتزام بالأخلاقيات المهنية والقيم المجتمعية أثناء إجراء مراحل البحوث.
- الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
- زيادة البحوث الجماعية والبحوث البينية بالكلية ودعم المجموعات البحثية تماشيا مع الاتجاهات العالمية.
- الالتزام بمجالات البحوث المقترحة للخطة البحثية في التسجيلات الجديدة سنويا.

وقد تم اتفاق الأقسام العلمية بالكلية على تحديد أولوياتها بناء على هذه المعايير، هذا وقد تمت دراسة استطلاعية لتحديد مشكلات المجتمع وأولوياته من الخطة البحثية من خلال دراسة الخدمة المجتمعية التي

أجريت في الآونة الأخيرة ضمن أنشطة مشروع التطوير المستمر والتأهيل والتميز والتحسين للاعتماد بالكلية، وبعد الرجوع إلى استراتيجية الكلية في البحث العلمي تم تحديد المجالات البحثية التي تستحق الأولوية في هذه المرحلة على مدار الخمس سنوات القادمة

هذا و تُمثل الهدف الأساسي للخطة البحثية لكلية الحقوق جامعة المنصورة في دعم جهود التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وحل المشكلات القومية وقد تم إعداد الخطة طبقا لتوجهات الدولة في هذا المجال مع إعطاء أولوية للمحاور التالية:

١- الذكاء الاصطناعي.

٢- التحول الرقمي.

٣- التدهور المناخي.

٤- حقوق المرأة.

٥- حقوق ذوي الهمم.

٦- التنمية المستدامة.

٧- حماية البيئة.

٨- الحقوق والحريات.

٩- الشمول المالي.

١٠- حماية الاستثمارات.

١١- التنمية المالية والإدارية.

الخطة التنفيذية للخطة البحثية لكلية الحقوق جامعة المنصورة ٢٠٢٢-٢٠٢٧

م	المحور البحثي	المجالات البحثية المقترحة	الإطار الزمني	مسئولية التنفيذ	ميزانية البحث "تقريبا" (تمويل ذاتي من الباحث)	مؤشرات الأداء
١	**الذكاء الاصطناعي**	١-تسويق الاستثمارات المحلية والأجنبية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ٢-دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حوكمة الشركات التجارية ٣-دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم والتنبؤ بها ٤-دور أدلة تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإثبات الجنائي ٥-التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في القانون الدولي الخاص ٦-أثر الذكاء الاصطناعي على قواعد القانون الدولي العام ٧-الحماية المدنية لابتكارات الذكاء الاصطناعي ٧-الاثار القانونية المترتبة على تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية ٨-المسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي الجراحي ٩-قواعد الإثبات في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي ١٠-الإطار القانوني لتنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري ١١-أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات المرافق العامة "الإدارة الذكية نموذجا" ١٢-المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي. ١٣-الشرطة التنبؤية ومكافحة الجريمة.	من ٢٠٢٢-٢٠٢٤	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪

		١٤-أثر الذكاء الاصطناعي على قواعد قانون العقوبات. ١٥-دور الذكاء الاصطناعي في الإثبات الجنائي. ١٦-انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسئولية الجنائية.				
		١-انعكاسات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على القانون الدولي. ٢-الذكاء الاصطناعي وتطور قواعد المسئولية الدولية. ٣-دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية. ٤-الذكاء الاصطناعي من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان. ٥-تقنيات الذكاء الاصطناعي والقانون الدولي الإنساني. ٦-دور الأمم المتحدة في معالجة التقنيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكة المشتغلة ذاتياً. ٧-دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد التحكيم الدولي. ٨-المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام ٩-التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ١٠-القرارات الإدارية الصادرة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي ١١-مسؤولية الإدارة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي على أساس الخطأ ١٢-الذكاء الاصطناعي في الجهاز الإداري للدولة بين آفاق تعزيز الحوكمة والتحديات التقنية والقانونية	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			
٢	التحول الرقمي	١-أثر التحول الرقمي في الوظيفة الإدارية وتطبيقها في الجهاز الشرطي ٢-دور التحول الرقمي في مكافحة الفساد في الدولة	من ٢٠٢٢-٢٠٢٤	الأقسام العلمية	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو

		٣-سياسات التحول الرقمي في قطاع الجمارك وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ٤-دور مراكز البيانات الضخمة في بناء الاقتصاد الرقمي المصري ٥-التطور التاريخي للنظام القضائي المصري من العصور القديمة إلى عصر القضاء الرقمي ٦-حجيه التوقيع الإلكتروني في الإثبات في مجال المعاملات المصرفية الإلكترونية ٧-النظام القانوني للحق في الخصوصية الرقمية ٨-مدي حجية الأدلة الإلكترونية الرقمية في الإثبات في المواد الجنائية ٩-دور الأمن السيبراني في مواجهة جرائم الإرهاب الإلكتروني ١٠-المسئولية الجنائية عن تزوير المستندات الرقمية ١١-السياسة الجنائية في مواجهة الإجرام المعلوماتي. ١٢-أحكام المسئولية الجنائية للجرائم الإلكترونية. ١٣-ذاتية الجوانب الإجرائية لجرائم تقنية المعلومات.		-وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث		التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-أثر التحول الرقمي على حوكمة الجهاز الإداري للدولة ٢-رقمنة العمل الإداري :القرار الإداري الإلكتروني نموذجا ٣-دور الإدارة الإلكترونية في التحديث الإداري ٤-تكنولوجياالتحول الرقمي في تقديم خدمات المؤسسات الحكومية ٥- الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري ٦-نظام الإدارة الإلكترونية آلية لمواجهة الفساد في الإدارة العامة ٧-مبدأ المساواة أمام المرفق العام الإلكتروني	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			

		٨-خصوصية قواعد الإثبات في مجال الجرائم الإلكترونية. ٩-أثر الرقمنة في مجال الإجراءات الجنائية. ١٠-القانون الواجب التطبيق على التحكيم الإلكتروني.				
٣	**التدهور المناخي**	١-تغير المناخ في ضوء قواعد وأحكام القانون الدولي ٢-المسئولية المدنية عن أضرار التغيرات المناخية ٣-تأثير التغيرات المناخية على أسواق الدول الناشئة ٤-المسئولية الجنائية عن الإضرار بالمناخ ٥-تسوية المنازعات الناشئة عن العقود النووية وعقود الطاقة البديلة ٦-دور القانون الدولي في إدارة التغيرات المناخية ٧-العدالة المناخية من منظور القانون الدولي. ٨-تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية. ٩-البحث في فعالية أدوات التمويل الأخضر مثل السندات الخضراء والقروض المستدامة في تعزيز الاستدامة الاقتصادية. ١٠-تحديد السياسات الفعّالة لاستعادة النظام البيئي، مع تقليل الفجوة بين حجم الاستثمار المنشود والتمويل اللازم له. ١١-تعزيز مرونة المجتمع ضد التأثيرات الاقتصادية لتغير المناخ. ١٢-دراسة الأثر الاقتصادي والتكلفة الاجتماعية للتغيرات المناخية. ١٣-دعم وتطوير صناعات الهيدروجين الأخضر كبديل للوقود الأحفوري.	من ٢٠٢٢-٢٠٢٤	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-أثر التغيرات المناخية على تعيين الحدود البحرية الدولية. ٢-دعاوى المناخ. ٣-دور الحقوق الأساسية في دعاوى حماية المناخ	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			

		دراسة تحليلية لقضاء المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية الصادر بجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١ ٤-دعاوى المناخ والإشكاليات المرتبطة بها أمام القاضي الإداري ٥-التصدي الدستوري والتشريعي لآثار ظاهرة التغير المناخي وحماية الأشخاص النازحين بسبب المناخ ٦-دور القاضي الإداري في حماية المناخ ٧-الضبط الإداري كآلية لتحقيق الحماية البيئية والتغيرات المناخية: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة				
٤	حقوق المرأة	١الحماية الدستورية لحقوق المرأة السياسية ٢الحماية القانونيةالداخلية لحقوق المرأة الاجتماعية ٣-الحماية الدولية والوطنية للمرأة ضد العنف ٤-حماية حقوق المرأة من منظور القضاء الإداري ٥-حق المرأة في تولي الوظائف العامة ٦-الحماية الجنائية للنساء ضد جرائم العنف الأسري. ٧-حماية النساء في ضوء أحكام القانون الدولي الخاص. ٨-البحث عن سياسات وأطر قانونية تتوافق مع حقوق المرأة وتمكينها اقتصادياً. ٩-الدراسة والتحليل الاقتصادي للتدخلات الحكومية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في ريادة الأعمال. ١٠-تفعيل أنظمة الضمان الاجتماعي بما يضمن تحسين نوعية حياة المرأة وإمكاناتها الاقتصادية.	من ٢٠٢٢-٢٠٢٧	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-حقوق المرأة في القانون الدولي العام. ٢-حماية النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني. ٣-حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والشريعة الإسلامية. ٤-القانون الدولي ودوره في مكافحة التمييز العنصري ضد المرأة.	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			

		٥-تأثير التصورات الثقافية لحقوق المرأة على الاستقطاب المجتمعي بين المجموعات الليبرالية والمحافظة. بما يؤثر على دعم السياسات والمبادرات التي تسعى للمساواة بين الجنسين. ٦-الآثار الاقتصادية الناجمة عن حرمان المرأة من حقوقها الاقتصادية.				
٥	حقوق ذوي الهمم	١-الحماية الدستورية لحقوق ذوي الإعاقة والمسنين ٢-التنظيم القانوني للمسافرين من ذوي الهمم في النقل التجاري. ٣-الحماية القانونية الدولية والوطنية لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ٤-حقوق مقدمي الرعاية كأساس لاكتمال الحماية الدستورية لذوي الإعاقة ٥-الحماية القانونية لحق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة ٦-الحماية الدستورية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لذوي الإعاقة طبقا للقواعد القانونية وأحكام المحكمة الدستورية العليا ٧-دمج أطر العدالة الاجتماعية في السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة. ٨-إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية إنتاج المعرفة. ٩-التحليل الاقتصادي للسياسات التي تهدف إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئات ثقافية مختلفة. ١٠-العقبات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق إدماج ذوي الإعاقة الكامل في المجتمع	من ٢٠٢٢-٢٠٢٧	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في إطار المنظومة الدولية والإفريقية لحقوق الإنسان. ٢-القانون الدولي وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. ٣-الحماية الجنائية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			

		٤-حماية ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية. ٥-دور منظمات الأسرة والمجتمع، في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٦-الحماية الإجرائية لحقوق ذوي الهمم.				
٦	**التنمية المستدامة**	١-دور القضاء الإداري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ٢-تصاعد الدين العام وعلاقته بالتنمية المستدامة ٣-التحليل الاقتصادي لقطاع النقل البحري وانعكاساته على التنمية المستدامة ٤-دور التعليم الفني والتدريب التقني في تحقيق التنمية المستدامة ٥-التحليل الاقتصادي لدور الجامعات الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة ٦-دور الاستثمارات العقارية في تحقيق التنمية المستدامة ٧-مقومات تعزيز دور الحكومة الإلكترونية لتحقيق التنمية المستدامة ٨-التحليل الاقتصادي للاستثمار الأخضر وأثره على التنمية المستدامة ٩-التكنولوجيا الملائمة بيئيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ١٠-التحليل الاقتصادي للمناطق التكنولوجية وأثرها على التنمية المستدامة ١١-دور صناعة الأثاث في تحقيق التنمية المستدامة ١٢-دور القاضي الإداري في حماية البيئة كأحد صور التنمية المستدامة ١٣-الإدارة الإلكترونية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة ١٤-أثر سياسات التخطيط العمراني التشريعية على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة	من ٢٠٢٢-٢٠٢٧	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪

		١-أثر الاستثمار في مشروعات الهيدروجين الأخضر على التنمية المستدامة ٢-الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار القانون الدولي العام. ٣-حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ٤-الحماية القانونية الدولية لحق التنمية المستدامة. ٥-تحديات الأمن الإنساني في ظل مقاربات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. ٦-التنمية المستدامة والقانون الدولي البيئي. ٧-دور المنظمات الدولية في تعزيز التنمية المستدامة. ٨-التنمية المستدامة والتغيرات المناخية. ٩-دور وسائل الضبط الإداري البيئي في تحقيق التنمية المستدامة ١٠-مبادئ التنمية المستدامة في نطاق قانون الماء: الضبط الإداري نموذجاً ١١-الآليات القانونية لحماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			
٧	**حماية البيئة**	١-النظام القانوني لحماية البيئة بين القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص ٢-تأثير التكنولوجيا الخضراء على البيئة ٣-التحليل الاقتصادي للحماية البيئية لنهر النيل ٤-الحماية الدستورية للحقوق البيئية ٥-دور القانون الإداري في حماية البيئة ٦-التحولات الراهنة لمفهوم حماية البيئة في ظل القانون الإداري ٧-الضبط الإداري بين مقتضيات تجسيد التنمية ومتطلبات حماية البيئة ٨-دعاوى المصلحة العامة في مجال حماية البيئية ٩-السياسة الجنائية في مواجهة الإجرام البيئي. ١٠-المسئولية الجنائية عن جرائم الإبادة البيئية. ١١-ذاتية الجوانب الإجرائية في الجرائم البيئية.	من ٢٠٢٢-٢٠٢٤	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية:

		١٢-القانون الجنائي وأزمة التغير المناخي.				-ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-دور القانون الدولي النووي في تحقيق الأمن البيئي. ٢-التلوث النفطي الناجم عن السفن في ضوء القانون الدولي. ٣-المسئولية عن الأضرار البيئية في المضايق البحرية (مضيق باب المندب نموذجاً). ٤-أحكام المسئولية الفردية عن الجرائم البيئية الدولية. ٥-حماية البيئة في ظل تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري. ٦-الحماية الدولية البيئية في نطاق الطاقة المتجددة. ٧-النظرية العامة للقانون الجنائي الدولي للبيئة. ٨-الحماية الجنائية للتنوع البيولوجي. ٩-الحماية الجنائية للمياه.	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			
٨	**الحقوق والحريات**	١-شراء الحقوق التجارية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ٢-دور مبدأ التناسب في تقييد الحقوق الدستورية ٣-الإطار التنظيمي لحقوق الملكية الفكرية في عقود الفرنشايز ٤-سلطات جهة الإدارة وحقوق المتعاقد في عقود الأشغال العامة ٥-حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بنقل التكنولوجيا ٦-حماية حقوق الملكية الفكرية في ضوء تقنيات البلوك تشين ٧-الحماية الجنائية للحقوق العمالية ٨-ضمانات المتهم في مواجهة السلطة التقديرية للقاضي الجنائي ٩-الحماية الجنائية للحق في الإرث ١٠-الحماية الجنائية للمسنين ١١-دور المشرع الجنائي في حماية الحرية الدينية ١٢-حماية الطرف الضعيف في عقد المقاولة	من ٢٠٢٢-٢٠٢٤	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪.

		١٣-دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الفئات الأكثر ضعفا ١٤-ضمانات المحاكمة العادلة وجرائم الإرهاب. ١٥-سلطات مأمور الضبط القضائي ومكافحة الجرائم الإرهابية. ١٦-ضوابط التناول الإعلامي للتحقيقات والمحاكمات الجنائية. ١٧-ضمانات المقيد حريته في التحقيق الجنائي. ١٨-نحو نظرية عامة للقانون الجنائي الدستوري.				-متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-حماية المقدسات الدينية في القانون الدولي. ٢-ضمان الحريات في القانون الدولي العام. ٣-التعاون القضائي الدولي ودوره في مكافحة الجرائم المتعلقة بالتمييز وخطاب الكراهية. ٤-جريمة إزدراء الأديان وسبل مواجهتها في القانون الدولي والوطني. ٥-مفهوم الكراهية في الشريعة الدولية. ٦-حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية والوثائق الدولية لحقوق الإنسان. ٧-حق المساواة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ٨-دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان. ٩-الحماية الدستورية للحق في الرياضة ١٠الحماية الدستورية للحق في البيئة: المفهوم والأبعاد ١١الحماية الدستورية للحق في الصحة: دراسة تحليلية ١٢الحماية الدستورية للحق في سلامة الجسد ١٣-الحماية القانونية للحق في الخصوصية المعلوماتية	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			
٩	**الشمول المالي**	١-الشمول المالي كأحد أليات القطاع المصرفي لإنجاز رؤية مصر ٢٠٣٠	من ٢٠٢٢-٢٠٢٤	الأقسام العلمية	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو

		٢-الدور الوسيط للتكنولوجيا المالية في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة ٣-التحليل الاقتصادي للشمول المالي في مصر في ظل أهداف التنمية المستدامة ٤-زيادة قدرة المؤسسات على توفير وتيسير الوصول لحالة الشمول المالي. ٥-تحليل الأبعاد الاقتصادية لتكنولوجيا وأدوات الشمول المالي. ٦-تأثير التنوع العرقي والديني على فرص تعزيز الشمول المالي. ٧-تحليل حلول التكنولوجيا المالية الإسلامية في توفير وصول عادل إلى الخدمات المالية مع الالتزام بمبادئ الشريعة. ٨-دور الشمول المالي في دمج الاقتصاد الموازي في السوق الرسمي.		-وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث		التسجيل في الأبحاث المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-الشمول المالي :سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة واستراتيجية التنمية ٢-الشمول المالي :بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ م. ٣-الشمول المالي والرقمنة ٤-الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص ٥-إستراتيجية الشمول المالي :رؤية جديدة لمكافحة الفقر ٦-دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر الأسواق المالية-دراسة تحليلية مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية.	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			
١٠	**حماية الاستثمارات**	١-الإطار الاتفاقي للتحكيم في منازعات الاستثمار في ضوء قوانين الاتحاد الأوروبي لحماية الاستثمار المباشر ٢-طرق تسوية منازعات الاستثمار ٣-دور مبدأ الأمن القانوني في عقود الاستثمار	من ٢٠٢٢-٢٠٢٤	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث

		٤-الأزمات العالمية وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ٥-ضمانات القانون المدني في عقود الاستثمار ٧-أثر تغير الظروف في عقود الاستثمار ٨-بنود الثبات التشريعي وعدم المساس بعقود الاستثمار الدولي ٩-التحكيم التجاري المعجل في منازعات الاستثمار ١٠-الضمانات الدستورية للحريات الاقتصادية وأثرها في تشجيع الاستثمار ١١-ضمانات عدم المساس بملكية الأموال المستثمرة ١٢-وسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة		العليا والبحوث		المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام. ٢-النظام القانوني الدولي للاستثمارات الأجنبية. ٣-الإطار القانوني الدولي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والرقابة عليها. ٤-دور القانون الدولي الاقتصادي في جذب وتنمية الاستثمارات. ٥-دور المعاهدات الدولية في رعاية الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية. ٦-الحماية الدبلوماسية للاستثمار الأجنبي. ٧-الحماية الدبلوماسية للمشروعات المشتركة. ٨-الحماية القضائية لمبدأ التوقع المشروع في المنازعات الإدارية وأثرها على تشجيع الاستثمار ٩-الأمن القانوني للاستثمار الأجنبي	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			
١١	**التنمية المالية والإدارية**	١-دورهيئة النيابة الإدارية في مكافحة الفساد المالي وأثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ٢-التمويل الأخضر ومشروعات التنمية الصناعية ٣-مشروعات المدن الجديدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	من ٢٠٢٢-٢٠٢٤	الأقسام العلمية -وكيل الكلية للدراسات	حوالي من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف	قياس معدل الزيادة في إنجاز أو التسجيل في الأبحاث

		٤-دور الصندوق السيادي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥-دور هيئة الرقابة الإدارية المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦-القانون الجنائي في مواجهة الإجرام المالي المنظم العابر للحدود. ٧-الرشوة الدولية. ٨-المواجهة الجنائية للفساد في عقود المشتريات الحكومية. ٩-السياسة الجنائية لمكافحة التربح والكسب غير المشروع في نطاق الوظيفة العامة. ١٠-البدائل المعاصرة للدعوى الجنائية وتطبيقاتها في المجال الاقتصادي. ١١-القضاء الجنائي المتخصص (المحاكم الجنائية الاقتصادية نموذجا)		العليا والبحوث		المقترحة كموضوعات للماجستير أو الدكتوراه أو الندوات أو المؤتمرات العلمية: -ضعيف: أقل من ٤٠٪. -متوسط: من ٤٠-٦٠٪ جيد: من ٦٠-٨٠٪ جيد جدا: أكثر من ٨٠٪
		١-الرقابة المالية والإدارية ودورها في عملية التنمية ٢-علاقةالتنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٣-الادارة المالية العامة ودورها في التنمية الإدارية ٤-دور المعلومات في نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ٥-دور السياسة المالية في التنمية الإدارية. ٦-آثار اللامركزية الإدارية على النمو الاقتصادي. ٧-دور المحاكم الاقتصادية والمالية والإدارية المتخصصة في تعزيز الكفاءة القضائية ودعم التنمية الاقتصادية. ٨-تحليل تأثير السياسات المالية على التنمية. ٩-حجم الإنفاق على القطاعات الحيوية وتأثيره على معدلات النمو على المدى البعيد. ١٠-تحليل تأثير البيروقراطية على ترتيب الدول في المؤشرات العالمية.	من ٢٠٢٥-٢٠٢٧			

أ.د/ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

أ.د/ وليد الشناوي

عميد الكلية